

باعلي واسعيد باحمد\*

مراجعة كتاب

فجر العولمة الجديدة

المؤلف: قاسم حجاج.

تقديم: محمد سليم قلالة.

الناشر: دار نزهة الباب للنشر والتوزيع - غرداية - الجمهورية الجزائرية.

سنة النشر: ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م - الطبعة الأولى.

عدد الصفحات: ٨٠٠ صفحة.

\* باحث جزائري مهتم بالدراسات الاستشرافية، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الجزائر.

• صنف النضالات الاحتجاجية الاجتماعية للمنظمات المدنية غير الحكومية. وللإحاطة بتلك المساهمات بأصنافها الثلاثة، صاغ الباحث السؤال الرئيس التالي:

ما هي طبيعة القوى الناقدة والمناهضة للعملة الأخيرة، من حيث المنطلقات والإستراتيجيات والرؤى المستقبلية البديلة؟ وقد جزأ هذا السؤال الرئيس إلى ثلاثة أسئلة فرعية هي:

• أي تعريف لظاهرة العملة الأخيرة يُمْكِنُ الباحث من تصورها وتفسيرها بموضوعية، بحيث يتيسر بعد ذلك إمكان التمييز بين سيرورتها التاريخية الموضوعية المستمرة من ناحية، وأيديولوجيا القوى المهيمنة والموظفة لتلك السيرورة من ناحية ثانية؛ ومنه نبرر، بصفتنا علميين وممارسين، أنّ العلاقات الدولية المعاصرة بصفتها حقلاً معرفياً وواقعاً معيشاً، تتجه بنوباً نحو "التعولم" الدائم؟ (وقد عالج هذا الجزء الأول من الإشكالية في الفصل الأول).

• ماهي الطبيعة الأيديولوجية والاجتماعية والمصلحية للاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعملة الأخيرة والمنتظمة إلى "عملة بديلة"؟ (وقد عالج هذا الجزء الثاني من الإشكالية في الفصل الثاني).

• إلى أيّ حدّ ترقى الأطروحات الفكرية والنضالات العملية الناقدة والمناهضة للعملة الأخيرة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (أزمة العملة الأخيرة)، إلى مستوى التأسيس الفعلي لـ "عملة بديلة"؟ (وقد عالج هذا الجزء الثالث من الإشكالية في الفصول الثالث والرابع والخامس على التوالي).

تمكّن المؤلف خلال الفصل الأول من الكتاب من التعرّف إلى التحول الذي يشهده حقل العلاقات الدولية معرفياً، في تفاعله مع ظاهرة العملة الأخيرة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من بداية تسارع وتيرتها واتساع نطاقها.

ويرى المؤلف أنّ العلاقات الدولية المعاصرة قد باتت معومة بالفعل، واقفياً وصورياً، من خلال استعراضه جملة من الأدبيات التي تناولت بالتعريف مفهوم "العملة" بمعناه العام والخاص، ومن خلال تعقّبه الأبعاد الثمانية الكبرى للظاهرة، ومن خلال تعرّفه أيضاً إلى طبيعة التداخلات الدلالية بين ظاهرة العملة ومفهومها، وكل من ظواهر

من خلال استعارة الرؤية التحليلية الجدلية، بدت مجمل المواقف الأكاديمية الحكومية وغير الحكومية تجاه "العملة" وبالذات "العملة الأخيرة" متوزعة بين أنصار "أطروحة العملة الأخيرة"، وأنصار الأطروحة المضادة أي "أطروحة مناهضة العملة الأخيرة" وأنصار "أطروحة العملة البديلة"، وفي سياق هذا الجدل صدر عام ٢٠١٣، كتاب **فجر العملة الجديدة** لمؤلفه الدكتور قاسم حجاج أستاذ بجامعة قاصدي مرباح بورقلة ورئيس سابق لقسم العلوم السياسية، وهو الرئيس الحالي لجمعية "ملتقى الأجيال" للاستشراف الإستراتيجي، ويعدّ من المهتمين بقضايا العملة والعالمية والأقليات والدراسات المستقبلية.

صدر الجزء الأول من الكتاب بالعنوان الفرعي التالي: مدخل معرفي وصفي وتاريخي إلى إشكاليات "العلاقات الدولية المعومة" وإلى المساهمات الناقدة والمناهضة للعملة الأخيرة والمنتظمة لـ "عملة بديلة"، أما الجزء الثاني فقد صدر بنفس العنوان الرئيس، ولكن بالعنوان الفرعي التالي: دراسة لعينة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة لـ "العملة الأخيرة" والمنتظمة لـ "عملة بديلة".

وقد جاء الكتاب في ٨٠٠ صفحة، حملت في ثناياها خمسة فصول، أما عدد المصادر والمراجع المستخدمة فيقارب ٤٠٠ وثيقة، بين كتاب وأطروحة ودراسة ومقالة ورقية وإلكترونية، جاءت منها ١٣٢ وثيقة باللغة العربية، و٢٦٨ وثيقة باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

وهذا الكتاب في الأصل بحث أكاديمي، قدّمه الباحث لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية المعومة. وهو لبنة أساسية ضمن بناء تراكمي في مسار بحثه الجامعي، ابتداءً من بحثه المقدم لنيل شهادة الماجستير بعنوان "العالمية والعملة، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين"، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد القادر محمودي، إذ تناول في بحثه هذا موضوع "الأطروحات الناقدة والمناهضة للعملة الأخيرة"، من خلال عينات قصدية محددة، غير ممثلة بالضرورة لكل الأطروحات التي أنتجتها القوى والاتجاهات الناقدة والمناهضة للعملة الأخيرة، والنصيرة لعملة بديلة؛ وهي أطروحات صنفها الباحث، بعد الاطلاع الشامل على طبيعتها، إلى ثلاثة أصناف كبرى هي:

• صنف المساهمات المعرفية الأكاديمية.

• صنف السياسات الحكومية.

- المساهمات المعرفية والنضالية الأكاديمية (فردية وجماعية).
- المساهمات السياسية الحكومية.
- المساهمات النضالية لنخب المنظمات المدنية غير الحكومية وناشطها.

ثم انتقى المؤلف عينة قصدية لكل منها، بغرض التعرف إلى طبيعة مساهمتها وأهميتها النقدية، والمناهضة للعولمة الأخيرة، وقد تأكد له أن جميع تلك المساهمات يتوافر فيها حد أدنى مشترك من التجانس في المنطلق والغاية العامة، ولكن من دون أن تعبر عن نفسها بالضرورة من خلال مشترك تنظيمي ووسائل وخطة إستراتيجية موحدة.

ومن خلال الفصل الثالث تبين بأن مساهمة الأكاديميين الثمانية الذين انتقاهم المؤلف: أمارتيا سان، وجوزيف ستيجليتز، وها جون تشانغ؛ فرنار نادولاك، وطارق رمضان، وطه عبد الرحمان؛ وأخيراً ديبتر سانغهااس، ومهدي مظفري؛ تعبر عن شبه إجماع بأن العولمة بصفقتها سيرورة تغيير مستمرة لحظة فارقة، غير مسبوقة في تاريخ البشرية؛ ولكنهم اختلفوا إزاء العولمة الأخيرة بصفقتها محتوى أيديولوجياً، وإرادة سياسية مصالحة محددتين.

وبما أن بعضهم، كمظفري، لم يأخذ بذلك التمييز بين السيرورة، والأيديولوجيا السياسية والاقتصادية الليبرالية للعولمة الأخيرة، فقد سقط في التهوين من نتائج الأخيرة على العالم بأسره وعلى الغرب ذاته؛ لأنه بحسب المؤلف وقع في فخ تعميم فكرة الحتمية على ظاهرة العولمة الأخيرة كلها ولم يميز بوضوح بين: بعدها الديناميكي السيروري الذي يتسم بقدر لا بأس به من الحتمية والتراكمية والعالمية؛ وبعدها الأيديولوجي السياسي المتمثل في عولمة ذات طبيعة غالبية أنجلوسكسونية نيوليبرالية، المتسم بقدر كبير من النسبية والخصوصية والظرفية.

كما اختلف الباحثون أعلاه منهجياً من حيث مقارباتهم النقدية للعولمة الأخيرة، ومن حيث تصورهم للعولمة البديلة، كما اختلفوا من حيث درجة التفاعل الفكري والنضالي مع الحركية الناقدة والمناهضة لها.

ولكن، وعلى الرغم من اختلاف اتجاهات الأكاديميين التخصصية والأيديولوجية والمجتمعية والحضارية، فإن مساهمتهم تتميز بالتقارب في إقرارهم بجملة أسباب رئيسة لأزمة العولمة الأخيرة، وإجماعهم على أنها أزمة انتقالية نسقية شاملة، تتطلب من بين ما تتطلب جملة من البدائل والإصلاحات الجوهرية المعرفية والعملية،

"العالمية والكونية والحدثة والمتربطينة والاعتماد المتبادل والتكامل والتدويل والإمبريالية" ومفاهيمها.

وعليه، فإن التمييز الذي كان يريده المؤلف في دلالة هذا المفهوم بين البعد السيروري التاريخي الموضوعي المستمر، والبعد الأيديولوجي الإرادي السياسي والمصالحى، قد تحقق بما يسمح له أن يعدّ مصطلح العولمة أحد مصطلحات العلوم السياسية والعلاقات الدولية الرئيسة؛ بل يمكن أن يضيف عليه صفة "الباراداييم" المفسر لجملة من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المحلية والوطنية والدولية، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه في معالجة إشكاليات وموضوعات عديدة تتعلق بحقل "العلاقات الدولية المعولمة". لذلك يتعيّن على دارسي العلوم السياسية وخاصة فرعها "علم العلاقات الدولية"، أن يجرّوا تدقيقاً لتسمية اختصاصهم، ويدمجوا "باراداييم العولمة" بصفته سيرورة تاريخية موضوعية مستمرة، ضمن رؤاهم التحليلية والنقدية لكافة ظواهر الساحة الدولية المعاصرة الحاضرة والمستقبلية.

”

انطلق المؤلف في الفصل الثاني من ملاحظة ما شهدته سيرورة العلاقات الدولية المعولمة خلال العقدين الأخيرين من صعود حركة نقدية، مناهضة للعولمة الأخيرة، تنشُد تغيير العالم بحيث يكون أكثر إنصافاً وعدلاً وتحراً

“

انطلق المؤلف في الفصل الثاني من ملاحظة ما شهدته سيرورة العلاقات الدولية المعولمة خلال العقدين الأخيرين من صعود حركة نقدية، مناهضة للعولمة الأخيرة، تنشُد تغيير العالم بحيث يكون أكثر إنصافاً وعدلاً وتحراً، متخذة غايتها القصوى "عالمًا آخر ممكناً"؛ فقد تأكدت له، بعد استعراضه جملة من التعريفات والتوصيفات، مروراً بوقفات تاريخية تتعلق بظاهرة نقد العولمة الأخيرة ومناهضتها التي انطلقت منذ أواسط التسعينيات الأخيرة، صحّة الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن الحركية العالمية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، ذات طبيعة فيسفاثية مركبة.

وبعد جهد استقرائي أمكن للمؤلف اختصار تنوعاتها إلى ثلاثة أصناف من المساهمات هي:

السلبية والإيجابية عليها؛ ومنه كانت الحركات الاجتماعية النصرية في كل بلد متنوعة تنوع تلك التداييات والاستجابات الوطنية.

ويختتم المؤلف بحثه بأهم النتائج التي توصل إليها، وقد تمثّلت في ما يلي:

- تأكد لدينا أنّ التغيرات الجارية في العلاقات الدولية المعاصرة، منذ نهاية الحرب الباردة، أي في ظل ما سميناه بالعمولة الأخيرة، لم تنضج تفاعلاتها حتى يمكن لأي باحث أن يعطي عنها خلاصة، فضلاً عن أن يعطي خاتمة عنها؛ وذلك بفعل الطبيعة الزنبقية والمتسارعة والمعقدة للتغيرات الجارية؛ إلا أننا قد دافعنا في بحثنا عن مسلّمة تحوّل العلاقات الدولية المعاصرة (واقفًا اجتماعيًا وحقلًا معرفيًا) من مجرد "علاقات دولية" إلى "علاقات دولية معولمة".
- تبين أنّ الاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعمولة الأخيرة، تراوح بين اتجاهات وقوى، تتميز مساهماتها الفكرية والنضالية بالتركيز على نقد العمولة الأخيرة، وأخرى على مناهضتها؛ وأخرى انتقلت إلى عملية بناء العمولة البديلة؛ وأخرى فضّلت تأييد فكرة التراجع عن العمولة الأخيرة.

”  
تأرجح ناقدو العمولة الأخيرة ومناهضوها من استخدام مصطلحي إلى آخر ومن رهان تغييريري إلى آخر  
“

هكذا تأرجح ناقدو العمولة الأخيرة ومناهضوها من استخدام مصطلحي إلى آخر ومن رهان تغييريري إلى آخر؛ ومنه سجلنا صعوبة توصلهم إلى صيغة مثلى للنظام الدولي المعولم اقتصاديًا وسياسيًا وإعلاميًا؛ ومع ذلك نؤكد أهمية المحاولات المعرفية والسياسية الحكومية والمجتمعية، لصوغ نماذج لذلك النظام الأمثل في إنصافه ورفاهيته وحرته لجل البشرية والكوكب معًا. وعلى الرغم من تلك الصعوبة الموضوعية، فإنّ الرهان البدائي يظل مشروعًا وحاجة محتومة، بالنظر إلى سلبيات نموذج العمولة الأخيرة التي تداعت عبر الحدود.

كما أنّه، سواء سُمّي التغير الحاصل في العلاقات الدولية المعاصرة "عمولة" أو "نظامًا دوليًا جديدًا" أو "نظام ما بعد ويستفالي" أو

مع ملاحظة اختلافهم الجوهرى حول طبيعة المرجعية القيمة البديلة التي يقترحون الاستناد إليها، لبلورة إجابة عميقة عن عمق الأزمة المتعددة الأبعاد للوجود البشرى المعولم المعاصر.

وفي الفصل الرابع، ومن خلال تعرّف المؤلف إلى الطبيعة الأيديولوجية والاجتماعية والمصلحية للاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعمولة الأخيرة، وإلى إستراتيجيات نضالها، وإلى آثارها في سيرورة العمولة الأخيرة؛ تبين له أنّ تلك الاتجاهات والقوى بصفتها سياسات حكومية ممثّلة في تجربتي النموذجين الفنزويلي والبرازيلي، تتميز بالتقارب الجغرافي وتشابه التجربة التنموية التاريخية المرتبطة بكونها أحد نماذج التنمية المستقلة، ثم أحد النماذج المتأثرة بالوصفة الأيديولوجية - السياسية النيوليبرالية التي فرضتها القوى المؤيدة الفاعلة في العمولة الأخيرة؛ كما تتميز بالتنوع والاختلاف النسبي في الرؤية والوسيلة والإستراتيجية والتكتيك في تجربة معالجة الآثار السلبية لتلك الوصفة، وذلك بسبب تدخل عدة عوامل تتعلق بـ:

- خصائص القيادات السياسية في البلدين.
- خصائص البلدين ورهاناتهما الجيوسياسية، والجيوسراتيجية، والجيواقتصادية.
- فضلًا عن خصوصية التجربة الوطنية لكل من دولتي فنزويلا والبرازيل وشعبيهما.

أمّا في الفصل الخامس، فيما أنّ المؤلف قد سعى، من بين ما سعى إليه، إلى تأريخ مساهمة نضالات الحركات الاجتماعية ووصفها وتقييمها في نقد العمولة الأخيرة ومناهضتها، من خلال عينة قصدية ممثّلة في إسهامات كل من جمعية "أطاك فرنسا" و"المنتدى الاجتماعى العالمى"، فقد تأكد له أنّ "الحركتين" تميّزتا بقدرة تعبوية منقطعة النظير، وأنهما اتفقتا في غايتهم القصى وهى نشدان تصورٍ وبناءٍ لـ "عالمٍ آخر ممكن"؛ بينما اختلفتا من حيث مرونتهما الفكرية والسياسية في التعامل مع فسيفساء الحركات والمنظمات غير الحكومية المنضوية تحت الحركة العالمية الناقدة والمناهضة للعمولة الأخيرة؛ فقد تميّزتا بأنهما ذاتا توجهات متفاوتة في نقدها ومناهضتها للعمولة الأخيرة، وذات الاختلاف في تكتيكات التعامل مع الخصوم الموالين للعمولة الأخيرة وإستراتيجياته، وذلك بحسب قوتها التنظيمية والتمويلية والتعبوية، وأيضًا بحسب طبيعة علاقاتهما بالفاعلين الحكوميين صانعي السياسات في كل بلد على حدة؛ وذلك لاختلاف طريقة تعامل الحكومات مع العمولة الأخيرة، كما تظهره تدايياتها

ففي هذه المرحلة الانتقالية الدولية المعولمة التي يجري فيها تحول العالم إلى "عالم ما بعد أميركا"، (انظر مثلاً تقرير رامسيس الفرنسي ٢٠١١م/Ramses 2011)؛ أي نحو صوغ معالم "عولمة جديدة"، نشهد تزاخم قوى صناعية وحضارية صاعدة على ريادةها؛ ساعية بدورها - ضمن قانون التداول الدولي وربما الحضاري - لتركب تلك السيرورة العولمية، وتوظفها كما فعلت قبلها قوى أخرى كبريطانيا وأميركا، خلال العولمات السابقة، ولكن يتوقع منها ألا تعيد إنتاج أخطاء القوى المعولمة السابقة، حتى تسمى بالفعل "عولمة بديلة" وإلا فإنها ستعرض البشرية والكوكب إلى امتحان مصيري أصعب.

- وعلى الرغم من أننا ذهبنا إلى أن العلاقات الدولية (حقلاً معرفياً وواقعاً معيشياً)، أضحت معولمة بالفعل، وأن العولمة الأخيرة على الرغم من تأثيرها البين في العديد من المسلمات الدولية الموروثية عن النظام الويسفالي للعلاقات الدولية، فإنها لم تفض إلى العصف به كلياً، وأن العولمة بصفقتها سيرورة ليست آيلة إلى التقهقر، على خلاف العولمة بصفقتها إرادة سياسية لقوى معولمة محددة، طالما صبغت العولمة الأخيرة بصبغتها حتى ظن أنها هي هي وأنها أبدية.
- وعليه، فإن مساهمات القوى والاتجاهات المختلفة الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة من الأهمية الفكرية والنضالية والسياسية العملية مكان، وذلك في أفق البحث عن آفاق عولمية جديدة أرحب وأقسط وأدوم وأسعد لمعظم البشرية ولسائر الكوكب - الوطن؛ ومنه أخيراً، تأكّد تباشير "فجر العولمة الجديدة".

"عولمة نيوليبرالية" أو "عولمة بديلة"، فإن جوهر أزمة البشرية أو أزمة المنظومة الدولية المعولمة الراهنة واحد؛ ويتمثل في أن فئة مهمة من أطروحات الاتجاهات والقوى الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة، بالضبط كما هي الأطروحات المؤيدة للعولمة الأخيرة، لم تسلم من معضلة السقوط في فخ المركزية والتحييزات الثقافية والعرقية، والأخذ بفكرة ثنائية البشرية (متحضرة ومتوحشة)، وفكرة شعب الله المختار، والتعريف الأحادي للجوهر الإنساني وللظاهرة الإنسانية والظاهرة الاقتصادية، ومنها ظاهرة العولمة سيرورة وإرادة لقوى سياسية محددة، كما لم تسلم من التورط في مزالق التوظيف السياسي والحزبي والانتخابي للحركية النصيرة للعولمة البديلة.

”

سواء سُمّي التغيير الحاصل في العلاقات الدولية المعاصرة "عولمة" أو "نظاماً دولياً جديداً" أو "نظام ما بعد ويسفالي" أو "عولمة نيوليبرالية" أو "عولمة بديلة"، فإن جوهر أزمة البشرية أو أزمة المنظومة الدولية المعولمة الراهنة واحد

“

فمثلاً إن الذين يقولون أن العولمة "أمركة"، تكذبهم جزئياً وقائع أزمة العولمة الأخيرة، ذلك أنها بالفعل متأثرة بأميركا في حالة ازدهارها وحالة أزمته؛ ولكنها أيضاً تتجاوز أميركا لأنها تظل سيرورة مستمرة.